الانتماء إلى العروبة(*)

د.أحمد يوسف أحمد(**)

لست بصدد إلقاء محاضرة بل تقديم إطار للتفكير يصلح لإثارة الحوار حوله، ذلك أن موضوع الانتماء للدائرة العربية يكتسب درجة من الأهمية لما يدور حوله من استقطاب فكري وسياسي، وهذا الاستقطاب قد ينعكس عنه أحيانا مواقف سياسية، يتضح ذلك في بعض المقولات منها على سبيل المثال: إذا كان الرئيس جمال عبد الناصر عروبيًّا وأنا ضد تجربة جمال عبد الناصر إذن فأنا ضد العروبة والعكس بالعكس، إلا أنه ينبغي أن نتخلى جميعًا عن هذا المنحى التأويلي، والحقيقة أن الرئيس جمال عبد الناصر أسس للانتماء الحركي والفعلي للعروبة في مصر، ومع ذلك فإن الانتماء العربي لمصر يكتسب استقلالًا عن أيّ قائد أو نظام سياسي أو مرحلة تاريخية، لأنه دائرة انتماء الوطن وإن لم يكن في هذا الانتماء خير للوطن فلا حاجة له.

أولا: مداخل تناول الانتماء المصري للعروبة:

هناك عدة مداخل للحديث عن انتماء مصر العربي:

١- المدخل العرقي:

وهو مدخل مرفوض في رأيي؛ إذ إنه يعول على الأسطورة، فيتطرق إلى الأصول العربية للمصريين التي تنحدر من قبائل عربية مهاجرة من الجزيرة العربية، ولكن هذا نوع من الأساطير غير العلمية التي يستحيل إثباتها. وهذا المدخل إضافة

(*) عقدت هذه المحاضرة بساقية الصاوي في ١٣ أكتوبر ٢٠١٠.

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومدير معهد دراسات الوحدة العربية.

إلى أنه غير علمي ويستحيل إثباته هو أيضًا عنصري؛ إذ ينظر إلى العروبة كحقيقة عنصرية، لكن هذا المنطق قد تجاوزه الزمن ولذلك لن أتوقف عنده كثيرًا.

٢-المدخل التاريخي:

تتركز مقولات هذا المدخل حول انتماء مصر إلى هذه المنطقة منذ ظهر الإسلام فيها، حيث أصبحت مصر جزءًا من الحقيقة الإسلامية المعُبَّر عنها سياسيًا في الدولة الإسلامية، سواء دولة الخلافة الراشدة أو الدولة الأموية أو العباسية أو فيما بعد عندما انتقل مقعد الخلافة خارج الوطن العربي إلى الدولة العثمانية. وفي إطار هذا المدخل فإن مصر ليست مجرد جزء من الوطن العربي ولكنها أدت دورًا – حتى عندما كانت تابعة لمركز حكم يأتي من خارجها كما في دول الخلافة- متميزًا في هذه المنطقة من العالم، وهناك العديد من الشواهد على ذلك مثل توقف تقدم المغول على حدود مصر على الرغم من اجتياحهم عاصمة الخلافة العباسية، ودور الدولة الأيوبية في تصفية الكيانات الاستعمارية المستترة تحت الصليب، ودور محمد علي والذي مع كونه حاكما لمصر تحت مظلة الدولة العثمانية قد أدى دورًا جوهريًا في تاريخ هذه المنطقة، وعندما ندلف إلى المدخل التاريخي فنحن نستند إلى أمور واقعية ووقائع تاريخية ثابتة.

٣-المدخل الأمني:

يشير إلى أن أمن مصر مرتبط بأمن هذه المنطقة، فإن كانت هناك تهديدات يواجهها الأمن المصري فهي تأتي عبر هذه المنطقة، وإن كان لمصر أن تعزز أمنها فلابد أن تعزز هذا الأمن من خلال شبكة عربية، ولقد أصل د.**جمال حمدان** لفكرة عدم انفصال أمن مصر عن أمن فلسطين وما يتلوها من بلاد الشام، وأن معظم تهديدات الأمن المصري جاءت من الركن الشمالي الشرقي للحدود المصرية. هذه الحقيقة ما زالت قائمة حتى الآن بحكم وجود الكيان الصهيوني على أرض

فلسطين، فالمدخل الأمني مؤصَّل له تاريخيًّا وجغرافيًّا، فعلى مستوى خبرة التاريخ الحديث هناك تجربة محمد على، وعلى مستوى خبرة التاريخ المعاصر تصدت مصر في فترة ما بعد الثورة إبان حكم جمال عبد الناصر لمنظومة الأحلاف الغربية، وكانت تعتبر أنه عندما تتحالف بغداد العربية مع تركيا الأطلنطية فإن هذا يؤدي إلى سقوط المنطقة في دوامة التبعية لمنظومة أحلاف غربية لها أهدافها ومصالحها الخاصة وأولوياتها المختلفة عن الأولويات العربية. تصدت مصر وقيادتها بقوة لمشروع حلف بغداد على الصعد السياسية والدبلوماسية والإعلامية حتى أسقطته. ويتضح من ذلك أن الأمن المصري نُظر إليه في الخبرة المعاصرة باعتباره مرتبطًا بأمن المنطقة، ويدعم هذه الحقيقة خبرة فترة ما بعد هزيمة ١٩٦٧، حيث احتضنت السودان كليات مصر الحربية والجوية والبحرية كي يكون مصنع المقاتلين المصريين بمنأى عن التهديدات الإسرائيلية، وفي حرب ١٩٧٣ قامت البحرية المصرية بالتعاون مع السلطات اليمنية بإغلاق مدخل مضيق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية، فاكتمل بذلك حصار إسرائيل وسبب لها متاعب وأضرارا جمة.

٤- المدخل الثقافي:

هذا المدخل من أهم المداخل لأن مصر والوطن العربي يتحدثون لغة واحدة وهي اللغة العربية، وهذه اللغة تيسر كثيرًا من التفاعلات، فهي تيسر التفاعلات الفكرية بشتى أنواعها.

٥- المدخل المصلحي

قد يندهش البعض من تركيزي على المدخل المصلحي الذي يذهب إلى أن مصر صاحبة مصلحة في الانتماء للوطن العربي، فالبعض يحاجج داحضا ذلك مستشهدا بالمساعدات المقدمة من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي متسائلا: أيهما أولى أن أربط نفسي بالفاشلين والمتخلفين أم بالأغنياء والأقوياء والمتقدمين؟ إنه لمن المسلم

به في إطار أدبيات التكامل الإقليمي أنه لا يمكن إقناع أحد بالدخول ضمن وحدة إن كان يخسر بالانضمام إليها، فالارتباط بدائرة تتجاوز حدود الدول لابد أن يكون ارتباطًا مربحًا ولا يشترط أن يكون ربحًا ماديًا، وإنما لابد أن يكون هناك مصلحة في هذا الارتباط.

وهنا تثار مسألة أن المصلحة في الارتباط بالولايات المتحدة، وفقا لادعاء مقتضاه أنه إذا كنا نبحث عن المصلحة فالأجدى لمصر أن تقترب من الولايات المتحدة، وهذا في رأيي غير صحيح. ونضرب على ذلك مثال تحويلات المصريين العاملين في الخارج الذي يزيد الآن عن ضعف دخل قناة السويس، ففي تقارير البنك المركزي يأتي التحويل من الولايات المتحدة في المرتبة الأولى بمبلغ (٦٢١) مليون دولار، ولكن لكي تكتمل الصورة علينا النظر أيضا لتحويلات المصريين من الدول العربية، فتحويلات ثلاث دول عربية هي الكويت والإمارات والسعودية مجتمعة تزيد عن نصف تحويلات المصريين من الخارج، فتحويلات المصريين من هذه الدول الثلاث يقدر بنحو (٨٢٧) مليون دولار، ويزيد هذا المبلغ قطعًا إذا أضيفت تحويلات من باقي الدول العربية، ومن هنا تأتي المصلحة سواء على صعيد الاحتياج للعملة الصعبة أو تخفيف مشكلة البطالة بالعمل في هذه الدول العربية. وما ذكر عن تحويلات المصريين العاملين في الدول العربية ينسحب أيضا على الاستثمارات العربية الموجودة في مصر، فضلا عن حجم السياحة العربية في مصر، فكل هذه المصالح مُركزة في الوطن العربي، ولذلك لا نستطيع أن ننزع عن أنفسنا الانتماء العربي، صحيح أن شكل الانتماء ذي الوجه المصلحي يبدو سخيفًا، إنما كذلك حال السياسية كلها حقائق سخيفة ولابد أن تؤخذ في الحسبان.

كل هذه المداخل في رأيي صحيحة ماعدا المدخل العرقي، لكن مشكلة كل هذه المداخل أنه يمكن رفض حجيتها من موقع كراهية الانتماء إلى العروبة، فالانتماء

التاريخي يمكن عمل قطيعة معه **فكمال أتاتورك** على سبيل المثال حاول القطيعة مع تاريخه ونجح إلى حد بعيد إلى أن تولي الحكم في تركيا مؤخرًا حزب العدالة والتنمية. وبالنسبة للمدخل الأمني قد يكون الأسلم –من وجهة النظر تلك– الانضمام لمنظومة دفاعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتخذت بعض الدول العربية هذا المنحى لتكون في صف المنتصر دائمًا. وفي المدخل الثقافي من الوارد أيضًا تَمَثُّل ثقافة مختلفة، فعميد الأدب العربي **طه حسين** مثلًا كان من أنصار الثقافة المتوسطية موصيا أن تنظر مصر شمالًا ولا تنظر شرقًا ولا غربًا، ثقافتها لديه جزء من الثقافة المتوسطية التي لها الأولوية على أيّ ثقافة أخرى بحسب رأيه. لم يسلم إذن المدخل الثقافي من التشكيك في جدواه، ونعلم جميعًا كيف أن الدول الكبرى والدول ذات الأدوار الإقليمية التي لها فضائيات باللغة العربية تحاول أن تشترك في صياغة العقل العربي وما يمثله ذلك من تحد للثقافة العربية.

علينا إذن ألا ننظر إلي هذه المداخل – مع صحتها– باعتبارها أمرًا مفروغًا منه أو شيئا بدهيًّا لا يمسه أي خطر من قريب أو بعيد، لأنها في النهاية حالة أو حقيقة حركية قد تتأثر بمجهودات الآخرين وسعيهم.

بناء على ما سبق يتضح أن انتماء مصر العربي حقيقة واجبة، فهي مسألة تمليها المصلحة الوطنية والتاريخ واعتبارات الأمن والثقافة.

ثانيا : دور مصر الإقليمي في إطار الانتماء للعروبة :

إن انتماء مصر العربي كان يعني دائمًا دورًا في المنطقة العربية، فلا يمكن القول إن مصر دولة عادية –وليس هذا قولاً شيفونيًّا– إنما هي الحقيقة، فمصر عبر التاريخ لم تكن دولة عادية في المنطقة وحتى الآن على الرغم مما تعانيه من أزمات اقتصادية، ولقد أشار إلى ذلك **جمال حمدان** قائلا: إن مصر حتى وهي تابعة لمركز حكم يأتي من خارجها كانت تؤدي دورا تاريخيا. فلا يمكن فصل الانتماء المصري للدائرة العربية عن دور واجب يمليه هذا الانتماء على مصر.

من القضايا المثارة حول الدور المصري في الدائرة العربية أولوية الانتماء الوطني الذي يتمثل في شعار (مصر- أولًا)، وهو شعار موجود في دول عربية عديدة. قطعًا مصر أولًا ولا يمكن أن تكون ثانيًا، لكن المشكلة في الفهم الخاطئ لهذا الشعار. مصر- أولًا تعنى أنك لن تفعل شيئًا مضادًا للمصلحة المصرية ولن تترك فرصة لتحقيق المصلحة المصرية إلا وحققتها، لكن المشكلة فيمن يقولون مصر- أولًا قاصدين معنى العزلة الذي يتجه إلى بناء القدرات الذاتية بمنأى عن التأثيرات السلبية للارتباط بالقضايا العربية، لكن هذا منحى غير موفق وتأويل ينقصه الدقة. وقد آن الأوان للنخبة المثقفة على الأقل أن تحسم أمرها فيه، فليس هناك من دولة تغلق حدودها على نفسها ابتداءً من الولايات المتحدة وحتى أقل دولة في العالم، فلو تصورنا مثلًا خروج دعوة تحت شعار الولايات المتحدة - أولًا، فمن المؤكد أنها ستفلس بعدها، لأن مصالحها النفطية منتشرة في كل مكان والشركات عابرة القوميات منتشرة في كل مكان وهكذا.

ولكن الرأي حول مقولة مصر-أولًا أنها لا تعني العزلة، لأنه لابد لمصر أن تتفاعل مع محيطها الخارجي، فعلى سبيل المثال بعد هزيمة ١٩٦٧ مَن الذي قدّم الدعم المالي لمصر كي تعيد بناء قواتها المسلحة؟ والإجابة هي الكويت- السعودية – ليبيا هم الذين دعموا مصر، وقد يكون هذا الدعم بدافع الأخوة لكن أيضًا بدافع من إدراكهم أن أمن هذه المنطقة لا يتجزأ، وأن سقوط مصر في براثن الاحتلال الإسرائيلي لن ينتهي إلا بسقوط البقية من العرب.

إن مشكلة الدور المصري في المحيط العربي تكمن في أن مصر لو لم تؤدِّ دورًا قياديًّا في هذه المنطقة فإنها ستعطي الفرصة لدول أخرى لممارسة هذا الدور رغمًا عن أنفها، وإذا ما حدث ذلك سيؤدي حتما إلى إدراك مصر توقف أمنها على الأمن العربي، ومثالًا على ذلك الدور الإيراني في المنطقة العربية -بغض النظر عن موقفنا من إيران- فإيران لها مشروع إقليمي وتحاول أداء دور قيادي، وهذا الدور جعل

منها الآن صاحبة نفوذ لا يُبارى في العراق، وصاحبة نفوذ قوي ومهم في لبنان التي كانت بحكم التاريخ في مرحلة من مراحله ناصرية الهوى، وإيران لها علاقات قوية مع سوريا ومع حركة حماس، وحاولت توطيد علاقاتها مع السودان، وهي منتشرة في أفريقيا على نحو يفوق الانتشار المصري، فإذا اكتفت مصر بشعار مصر- أولًا دون الانخراط في محيطها فسينتهي الأمر بوجود من يطرق الحدود التي أغلقتها مصر على نفسها، بل ويطرق بقوة لأنه ساد المنطقة، وعلى مصر حينها أن تكون أحد الأجزاء التابعة في المنطقة، وهذه هي المشكلة التي تفرض على مصر القيام بدور.

ما سبق ينطبق أيضا على النشاط التركي، فتركيا اليوم ملفوظة من الاتحاد الأوروبي، ولا أظن أنها ستدخله في يوم ما لأسباب كثيرة، لكنها بالتأكيد ستكون في موقع أقوى عندما تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي وهي مدعومة من الوطن العربي.

هذه المشاريع سواء التركية أو الإيرانية، لا تساوي شيئًا بذاتها، أو ربما تساوي وزنها فقط، لكن عندما تتحدث باسم الآخرين يصبح لها وزن آخر، ولا أنسى مثلًا سؤالًا وجّه لمساعد وزير الخارجية الأمريكية في الستينيات وكانت وقتها المساعدات الأمريكية تتدفق على مصر على الرغم من اتباع مصر سياسة استقلالية تامة، فكان السؤال: إلى متى تظل الولايات المتحدة الأمريكية ترضي الكولونيل ناصر؟ فأجاب مساعد وزير الخارجية قائلًا: إلى أن يفقد الكولونيل ناصر نفوذه في المنطقة.

يواجه الدور المصري في المحيط العربي معضلة لا تتعلق بالمرحلة الراهنة فحسب، لكنها معضلة حدثت بعد هزيمة ٦٧ ، لأن الدور عبارة عن مشروع سياسي وإمكانات. في عام ١٩٦٧ ضُرب المشروع السياسي المصري ضربة قوية، فبعد أن كان المشروع تحرريا انتهى إلى الاكتفاء بإزالة آثار العدوان بعد هزيمة ١٩٦٧، ولكي تتم إزالة آثار العدوان كانت الحاجة إلى تلقي المساعدات العربية من الكويت و السعودية وليبيا، وبالتالي توقفت إمكانية استكمال الدور في تغيير الوطن العربي، فقد غُلّت يد مصر عن التدخل في المنطقة العربية بسبب هزيمة ٦٧، إذ تلقى كل من المشروع السياسي

والإمكانات ضربة قوية، فضلا عن ذلك ارتفعت أسعار النفط ارتفاعًا هائلًا يكاد يصل إلى ١٢ ضعفا مع حرب أكتوبر ١٩٧٣، وترتب على هذا تعدد مراكز القوى في الوطن العربي، ولم يعد لمصر وضع الانفراد بالقوة وحدها في كل شيء -عدا المساحة- كما كان عليه الحال قبل عام ١٩٦٧، فبعد أن كانت مصر على قمة الهرم الاقتصادي العربي انتقلت بقسوة إلى المنتصف وتقدمت عليها الدول المصدرة للنفط.

لكن بعض الدول لم تستغل هذه الثروة المالية في بناء مشروع سياسي، لأنه ليس من السهل لأي دولة أن تكون صاحبة مشروع سياسي. لكن حاولت دول أخرى استغلال تراجع الدور المصري وسعت إلى أداء هذا الدور القيادي منها الجزائر، لكن لم يكن الأمر سهلًا بسبب التطرف الجغرافي، ومع أنها كانت دولة صاحبة تجربة تنموية متميزة، ودخل مرتفع يعود إلى زيادة إنتاجها من البترول، وثقل سكاني لا بأس به، إلا أن موقعها المتطرف على حدود الوطن العربي لم يمكنها من أداء الدور القيادي. لكن الدولتين اللتين برزتا في هذا المجال هما السعودية والعراق.

لم تستطع السعودية لأسباب عديدة أن تترجم مداخيلها المالية الهائلة الجديدة في شكل قوة عسكرية، لأن طبيعة النظام السعودي والتوازنات القبلية لا تسمح بوجود جيش قوي، لكن استطاعت السعودية أن تستخدم الأداة الاقتصادية في سياستها الخارجية ببراعة سواء في شكل مساعدات لدول عربية وأفريقية أم في توجيه الثقافة العربية، فمعظم الفضائيات العربية الشهيرة ذات تمويل سعودي، ومعظم الصحف العربية واسعة الانتشار تمويلها سعودي مثل جريدتي الحياة والشرق الأوسط، وبذلك استطاعت السعودية استخدام قوتها الاقتصادية كأداة ضغط على الصعيدين السياسي والثقافي.

أما العراق فقد كان في طريقه لإنشاء مركز قوة يضاهي قوة مصر، لأن الرئيس صدام حسين كان لديه رؤية قائمة على أداء العراق دورًا رائدًا في العالم العربي، ولم يأل جهدًا في بناء القوة الاقتصادية والعسكرية، إلا أن هذه الرؤية اقترنت بتفكير

استراتيجي قصير النظر بشكل واضح، إذ تصور الرئيس صدام حسين إمكانية القضاء على القوة الإيرانية، فبدد مئات المليارات على حرب مع إيران، صحيح أنها انتهت من الناحية الفنية بانتصار عراقي، لكنها استنزفت كثيرا من الموارد العراقية، لقد أخطأ الرئيس صدام حسين في تصوره أن النظام العالمي يمكن أن يقبل احتلاله للكويت بناء على بعض التلميحات، علمًا بأنه لو كان صدام قد بقى في الكويت لأصبح يسيطر وحده على أكثر من نصف البترول المتداول في السوق العالمية يوميًا.

لقد كان التفكير الاستراتيجي لصدام حسين محدودا على العكس من جمال عبد الناصر الذي كان يدخل في العديد من المخاطرات لكنها كانت محسوبة، ففي لبنان عام ١٩٥٨ عندما أدرك انفلات خيوط اللعبة عالميًا سعى للتوصل إلى تسوية، وفي اليمن قبل التسوية غير مرة.

المحصلة أن مصر بعد عام ١٩٦٧ لم تعد وحدها في ساحة القيادة العربية، وبعد الاحتكار المصري للقوة أصبح هناك انتشار لمراكز القوى في الوطن العربي، وهذه المعضلة وإن كانت ناتجة عن عوامل موضوعية، إلا أن هذا لا يعني أن مصر فاقدة لإمكانات تؤهلها لأداء دور في المنطقة، لكنها تحتاج لرؤية تحدد ماهية هذا الدور وطبيعته، فليس بالضرورة أن يكون دورا ثوريًا إنما قد يكون تنمويًا أو سياسيًا، المهم أن توجد رؤية لكيفية تجنيد الطاقات المصرية البشرية والمادية وغيرها لإنجاز هذه الرؤية.

لقد ترتب على اهتزاز الدور لأسباب موضوعية وغياب رؤية واضحة- في هذا الصدد- أن مصر صارت تتحرك في العديد من الملفات لكن مفاتيح هذه الملفات لم تعد بيدها، فمثلًا تتحرك مصر بنشاط في ملف الصراع العربي الإسرائيلي وتقوم بجهد كبير للمصالحة بين حركتي فتح وحماس، ولكن مفتاح الحل في يد كل من إسرائيل والولايات المتحدة ،لأن إسرائيل تحتل الأرض، والولايات المتحدة حتى الآن لم تقدم لنا أي دليل على استعدادها أن تتحدى إسرائيل في مصلحة تراها إسرائيل أساسية. وكذلك المفتاح في حالة العراق بيد كل من الولايات المتحدة

وإيران وربما يكون لسوريا دور، أما مصر فبعيدة عن سبل الحل. وكذلك لبنان فإيران –تقريبًا– أصبح لها فيتو على السياسة اللبنانية من خلال حزب الله، فما لا يريده حزب الله في لبنان فإنه لا يتم. وفي السودان الذي هو الأكثر التصاقًا بالأمن المصري مفاتيح ملفه ليست في يدنا، بل في أيد خارجية ومنذ فترة طويلة في يد الداعمين لانفصال جنوب السودان، فالسياسة الخارجية المصرية كانت سياسة دولة وعلى صواب، لكن المشكلة تكمن في التأثير فعندما دُعيت مصر للمشاركة في الحرب ضد الجنوب بقوات أو سلاح رفضت لأن هذا شأن داخلي، لكن عندما اتفق السودانيون على إتاحة حق تقرير المصير في يناير ٢٠١١ بدأت مصر تمد الجسور مع الجنوب تحسبًا للانفصال وهو السيناريو الأكثر ترجيحًا، وهذا سلوك غير موفق، فالمسألة تحتاج إلى جهود وإبداعات للإبقاء على وحدة السودان، لأنه في حالة انفصال الجنوب فمن البديهي أنه سيفاوض على حصته في مياه النيل.

وبالتالي الدور المصري الآن هو دور الناصح الأمين أو إبداء الآراء التي قد تكون سليمة لكنها غير مؤثرة.

بالنسبة **للمستقبل**، فأنا من الذين يعتقدون أنه لا فعالية من جديد للنظام العربي بغير دور مصري فعال، ولن يكون لمصر هذا الدور الفعال إلا بعد إعادة البناء الداخلي وتدعيم الاستقرار السياسي الداخلي وتعزيز البناء الاقتصادي، ولا يقل عن ذلك كله أهمية وجود رؤية، فلابد من معرفة ماذا تريد مصر من الوطن العربي وماذا تستطيع أن تقدم له، فالأدوار والسياسات ليست مجرد مواقف، فمشكلتنا أننا نقتصر على المواقف وقد تكون مواقف سليمة لكنها غير كافية.

ينبغي إذن إبداع حلول للمشاكل الداخلية السالفة الذكر، بما يكفل لمصر حرية الحركة في الخارج، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار بلورة رؤية لدور مصر العربي في ظل ظروف متغيرة.

***

أ. مدحت ماهر:

١ - في مسألة المداخل لفهم الانتماء وصناعته، هذه المداخل موجودة منذ ظهور الحركة القومية والعمل القومي في العهد الناصري وما بعدها، ولم تثمر حتى الآن سواء على مستوى الحكومات أو الشعوب بنتيجة واضحة، ولعل هذا يكون بسبب وجود مدخل آخر مسكوت عنه ألا وهو المدخل الحضاري، ويُقصد به الجانب العقدي من رؤية الناس بعضهم لبعض، الجانب القيمي الذي أفرزته حضارتنا والمشترك فيه والذي يمكن أن ينقلنا مع دائرة انتماء أخرى دون أن يفقدنا هويتنا أو مرجعيتنا أو تكويننا. أعتقد أن تغييب هذا المدخل والاعتقاد أنه خارج السياق كان له دور في أن السياسي حين يصدر قرارًا بأن مصر - أولًا فتكون مصر منزوعة من سياق ومزروعة في سياق آخر.

٢ - فيما يتعلق بمفهوم المصلحة واقتصاره على المعنى الاقتصادي، أعتقد أن هذا المفهوم له معنى آخر في المدخل الحضاري، حيث المصلحة في القيمة، فكون المصريين أعزة يعبر عن مصلحة، ففكرة أن تقتصر المصلحة على الدولار أو العمالة أو الاستثمار يجعل من أمريكا وإسرائيل الرابح الوحيد.

إحدى الحضور:

ما رأيكم في الرأي الذي يذهب إلى أن الدور السعودي لم يكن محكوما بأجندة سعودية إنما كان تنفيذًا لأجندة الغير خاصة بريطانيا؟ وإلى أي مدى استطاعت هذه

الأجندة النفاذ إلى الدور الإقليمي؟

أ. شريف:

فيما يخص عدم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، فلمَ يماطل الأوروبيون في إمكانية انضمامها للاتحاد؟ وهل الدور التركي يمثل خطرًا على العرب أم فرصة علينا الاستفادة منها؟

أ. غيث:

ما الذي يحمله المستقبل من آمال متعلقة بصعود الاتجاه العربي خاصة في ظل هذه الانقسامات العربية سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي؟

أ. محمد ناصر:

فيما يخص العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي، أظن أن السبب الرئيسي لرفض عضويتها أنها على خط تماس مع كتلة إسلامية كبرى، وبالتالي لن يتحمل الاتحاد عبء دولة على خط تماس مع دول إسلامية «متطرفة» كالعراق و إيران.

وفيما يتعلق بالدور، فقد أدت مصر دورًا فاعلًا، لكن أحد المعوقات الأساسية في مسألة الدور المصري بالإضافة إلى قلة الموارد هو غياب الاتفاق حول رؤية عامة من قبل معظم الدول العربية، وكما قيل حول الديمقراطيات بأنها لا تتقاتل، فإن الديكتاتوريات أيضا لا تتحد، لذا فأول مداخل الاقتراب لدراسات عمليات الوحدة العربية هو عمليات الإصلاح السياسي داخليًا للوصول إلى أبنية سياسية على درجة من الديمقراطية تسمح بتداول السلطة.

أ. أحمد محسن:

على أي أساس تتعامل الحكومة المصرية مع الدول العربية؟ نجد مثلًا أن مصر تعاملت في لبنان بمنطق تقسيمى مثل إيران تمامًا، وهي أيضًا متهمة بالتعامل مع

عدو لها مصالح معه (إسرائيل)، وتتخذ موقفا حديا لأقل سبب مع العرب كما هو الحال في المعركة الكروية مع الجزائر.

أما موقف الجانب الشعبي من العروبة، فقد أهمل تمامًا، فنلاحظ المظاهرات أمام السفارات المصرية بشأن قضية فلسطين وكأننا مع إسرائيل في كفة واحدة.

أ. شريف:

ما العنصر المحدد الذي نصنف وفقا له دوائر الانتماء؟ وعلى أيّ أساس يتم تحديد الأولوية بين هذه الدوائر؟

أ. عبدالحميد

بالإشارة للمداخل أو الدوافع التي تجعل مصر ترغب في الانتماء للعروبة، ففي المدخل الواقعي وإن غلب عليه فكرة المصلحة لا نجد له مؤشرات، وإن وُجدت نرجو منكم توضيحها، أو بمعنى آخر ما مظاهر الانتماء العروبي إن وُجد؟ لأنه من الملاحظ أن الانتماء بمفهومه العام غائب سواء كان انتماء داخليا (مصر- أولًا) حتى بمفهومه الخاطئ أم خارجيا. وهل توجد سياسة خارجية معينة توضح انتماءها سواء عربيًا أم غير ذلك؟

أ. مصطفى:

هل ترى فائدة من وجود جامعة الدول العربية؟

أ. منال الشيمي:

ذكر أن الدور عبارة عن مشروع سياسي بالإضافة إلى إمكانات، فقد توافر المشروع لدينا وفقدنا الإمكانات، هل نحن قادرون على توظيف الإمكانات في الدول العربية الأخرى لصالح المشروع ؟

تعقيب د.أحمد يوسف:

هذه الأسئلة المتنوعة تساعد في إثراء الإطار التحليلي الذي حاولت تقديمه، ويمكن الإجابة عنها بما يلي:

- لست معترضًا بأي حال على فكرة وجود **المدخل الحضاري**، لكن المشكلة تكمن فيما لو قصدنا به الانتماء الإسلامي، وهنا نكون إزاء قضية أخرى تحدث عنها المستشار **طارق البشري**، حيث ستثار قضية تعدد دوائر الانتماء وسيخضع الأمر لاختيارات النخبة الحاكمة بل وكل فرد منا على حدة، لأني أزعم أن العروبة كانت قادرة على تقديم مدخل يجمع الديانات المختلفة، والإسلام أيضًا قادر على ذلك بسماحته وقيمه، وبما ورد في القرآن الكريم وممارسات النبي والخلفاء الراشدين على تقديم رابطة انتماء من الطراز الأول، لكن المشكلة: أين نحن من هؤلاء المسلمين؟ وأين نحن من الفهم الصحيح للإسلام؟ فالإسلام جوهرٌ كل منا يدعى أنه قادر على فهمه، مثلًا: رفض عمر بن الخطاب الصلاة في كنيسة في القدس لئلا يقول المسلمون هنا صلى عمر فيبنون مسجدًا مكانها، وهو موقف يعبر عن درجة عالية من السماحة، من ناحية أخرى هناك من يحرقون بيتًا يشتبهون أن به مسيحيين يصلون، فكيف نفهم هذا؟

اتفق مع السائل بأهمية المدخل الحضاري، لكني أتحدث عن الإسلام كحقيقة سياسية وليس كحقيقة إلهية، فهناك أفراد محددون يدعون أنهم يتحدثون باسم الإسلام سواء بالداخل أم بالخارج، وهنا نختلف سياسيًا وتأتي الخطورة لأن فهمك للدين يختلف عن فهمي له.

فإن كان المقصود بالمدخل الحضاري تمثُّل حضارتنا العربية الإسلامية بجوهرها الصحيح فإن الأمر محل اتفاق، أما إذا كنا نقصد من يتحدثون باسم الإسلام وفهمهم للإسلام مغاير لفهمي فهنا نختلف قليلًا ونبدأ بتحديد المفاهيم وطبيعة العلاقة بينها.

- وفيما يخص **المصلحة**: فهي لا تنحصر في المفهوم المادي فقط، إنما لها بُعد قيميّ أيضا، قد أكون أفرطت في بيان المصلحة في شقها المادي، لكن ذلك لكثرة ما نشهده من مهاجمة الانتماء للعروبة من منطلق أننا خسرنا ماديًا أكثر مما كسبنا.

- في مسألة **الدور السعودي**: لا يوجد شيء مطلق، وليس هناك من شك أنه توجد دوافع ذاتية نابعة من الرؤية السعودية لطبيعة دورها الإقليمي، فالسعودية لديها صيغة لنظام الحكم وفهم معين للإسلام، ومن مصلحتها حماية هذه الصيغة ونشرها، ومن ناحية أخرى فإنه بسبب وجود علاقات وطيدة للسعودية مع الغرب، فهي تتفاعل مع الأجندات الأخرى وتحاول ألا تتصادم معها، فالحقيقة أمر وسط بين هذا وذاك.

-في مسألة **تركيا وعضوية الاتحاد الأوروبي**: أعتقد أن تركيا لن تدخل الاتحاد الأوروبي، وقد أكون مخطئًا، لكن كما ذُكر في إحدى المداخلات لن يُسمح لدولة إسلامية بدخول الاتحاد الأوروبي الذي لا تحتفي دوله بالجاليات المسلمة سواء لأسباب عنصرية أو سياسية. وتقديري أن تركيا لم تُول دول الجنوب -أو دول الخلافة العثمانية سابقًا- اهتمامًا إلا بعد ما تبين لها أن عقبات هائلة تحول دون الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، وربما يكون في المخطط الاستراتيجي التركي أن نفوذ تركيا في الوطن العربي يعطيها قوة تفاوضية أكبر مع الاتحاد الأوروبي.

- بشأن **أثر الدور التركي** علينا كعرب: هذا الدور ليس خطرًا بل على العكس يمكن توظيفه، لقد حدثت طفرة في الدور التركي، وتحولت تركيا من دولة شبه تابعة للولايات المتحدة تنفذ سياستها، إلى دولة ذات توجه مستقل ترفض مرور قوات الغزو الأمريكي للعراق عبر أراضها مع أن دولًا عربية سمحت بذلك، كما أخذت مواقف شديدة القوة من إسرائيل، لكن مشكلة العرب هي البحث عن مخلص أو منقذ، ولقد وضح ذلك في وضع الأعلام التركية على واجهات البيوت

العربية في مناسبات مختلفة، مع أنه حتى الآن لم تصنع لنا تركيا شيئًا في موضوع الصراع العربي- الإسرائيلي، وإن كان يُذكر لها إرسال أسطول الحرية لفك الحصار عن غزة في مايو ٢٠١٠، لكن أيضًا يُذكر أن تركيا لم تواجه إسرائيل بفعلتها.

يجب أن يؤخذ في الحسبان أن نظام الحكم قد يتغير أو يعدّل حزب العدالة والتنمية من سياساته، فعلينا أن نستفيد من الدور التركي، وتزيد الاستفادة إن أصلحنا أنفسنا، بحيث إذا ما تخلت تركيا عن دعم مواقفنا نستطيع نحن أن ننجز ما كنا ننتظره منها، أما الانتظار فحسب فليس حلًا، والحل لن يكون إلا من داخل المنطقة العربية.

- فيما يتعلق **بمستقبل الانتماء العربي في ظل الانقسامات العربية**: يمكن توقع مزيد من الشرذمة والمخاطر والاختراق الخارجي، فالصورة أمامنا قاتمة، هناك اختراق خارجي وانقسام عربي، والأخطر من هذا وذاك هو تفتيت الدول العربية. فإذا تصورت أن الرابطة العربية لها أسباب موضوعية، فتقديري أنه سيكون ضم الأجزاء وحمايتها من التبعثر التام أمرا ممكنا، ومازال عندي أمل في ظهور دور مصري أو غير مصري يبث الفاعلية في النظام العربي، وليس ضروريًا أن يكون هذا الدور شاملًا فالاتحاد الأوروبي بدأ نشاطه بست دول في عام ١٩٥٧. وإن كان الوضع قاتمًا فدائمًا هناك أمل.

- بشأن **الأساس الذي تتحرك منه الحكومة المصرية مع الدول العربية**: مصر الآن تعد من الدول المعتدلة شاءت أم أبت، فهي تتعامل مع مشكلات كل الدول العربية بهذا المنطق (ملكة الحد الأوسط)، ولكن المشكلة تتحدد في أن مصر معتدلة جدًا في كل شيء!! فأي جهود لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي خارج إطار المعاهدة مع إسرائيل غير مطروحة، وأي جهود لحل المشكلة في العراق تصطدم مع الولايات المتحدة غير مطروحة.

- أما **أزمة علاقة مصر بالجزائر** فقد لعب فيها غوغاء كرة القدم وغوغاء الطاحونة الإعلامية الدور الأساسي، والدولة كانت شبه غائبة، إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن سياسة مصر العربية تُدار بفعل قوى غوغائية سواء على صعيد الشارع أم الإعلام، وينتهي ذلك بالتأثير السلبي في العلاقات الشعبية العربية، ولا ننزعج من العلاقات الشعبية العربية لأننا نمر الآن بمرحلة تدهور حاد جدًا، حتى على مستوى العلاقات داخل البلد الواحد.

- فيما يخص **ترتيب دوائر الانتماء**: هي مسألة حرية فكرية قد يكون للنخبة الحاكمة خيار ولكل واحد منا خيار آخر.

- وعن مظاهر الانتماء العربي: هي موجودة لكنها قليلة، نحن نعيش فترة سيولة عالية وتردي رهيب، فلا نقلق من مسألة فقدان الانتماء، فلو ظهرت القدرة والممارسة السليمة والنظام السياسي السليم فسيختلف الأمر.

- وعن **الجامعة العربية**: فوجودها يعبر عن الحد الأدني من العلاقات العربية، وفي غير مجال السياسة فهي منتجة وناجزة، وفي حال قوة أعضائها فلن نعدم منها الخير.

- وفيما يخص **فقدان مصر لإمكانات الدور**: مصر دولة لن تعدم الإمكانات أبدًا، ما ينقصنا هو الرؤية وليس الإمكانات. غياب الرؤية يجعلنا نهدر الإمكانات البشرية والفنية والتكنولوجية.

***

obeikandl.com